العرب
الأحد 2021/09/26
السنة 44 العدد 12191

الجيش صمّام الأمان لتونس... في وجه الإخوان

القوى الأمنية تلعب دورا فعالا في دعم قيس سعيد

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

دخلت تونس مرحلة انتقالية كان لا بدّ منها في ضوء فشل التجربة التي بدأت بسقوط نظام زين العابدين بن علي في تحقيق أهدافها. طوال عقد من الزمن، منذ رحيل بن علي عن تونس مطلع العام 2011، لم تصبح تونس أكثر ديمقراطية ولا أكثر ازدهارا. على العكس من ذلك حصل تراجع يومي على كلّ صعيد في وقت بدا جليّا أن لا هدف لحركة النهضة التي هي جزء لا يتجزّأ من تنظيم الإخوان المسلمين سوى السيطرة على مفاصل الدولة وتغيير طبيعة المجتمع التونسي كي يكون متخلفا ومنغلقا على نفسه في آن.

تستهدف المرحلة الانتقالية، في ما يبدو، استغلال قيس سعيّد لعامل الوقت من أجل تمرير دستور جديد يعزّز صلاحيات رئيس الجمهوريّة. سيسمح ذلك لرئيس الجمهورية بالعمل بعيدا عن التجاذبات السياسية التي جعلت المواطن العادي يترحّم، للأسف الشديد، على مرحلة ما قبل "ثورة الياسمين".

الفارق حاليا أن الجيش والقوى الأمنية ليسا في موقف محايد. على العكس من ذلك، إنّهما يدعمان قيس سعيّد بقوّة وحزم. يعكس هذا الموقف وجود صمّام أمان لتونس في وجه طموحات الإخوان المسلمين ومشروعهم

لم تكن السنوات العشر الأخيرة من تاريخ تونس سوى سنوات الجمود والتراجع المخيفين. حصل، بلغة الأرقام، جمود سياسي وتراجع اقتصادي وأمني وحضاري واجتماعي في الوقت ذاته.

ليس سرّا أن أكثرية المواطنين التونسيين تدعم الرئيس قيس سعيد الذي يقود عمليّة التغيير التي تستهدف الخروج من حال الفوضى السائدة منذ 2011 والتي كادت تقضي على مؤسسات الدولة التونسيّة الحديثة ذات القوانين العصرية. أسّس مؤسسات الدولة التونسيّة الحبيب بورقيبة وأنقذها زين العابدين بن علي مع رفيقيه الضابطين الحبيب عمّار وعبدالحميد الشيخ في السابع من تشرين الثاني – نوفمبر 1987. ما لبث بن علي أن تفرّد بالسلطة التي أمضى فيها 23 عاما تخلّلتها حسنات كثيرة وسيئات تكفّلت بإطاحته بعدما وجد نفسه وحيدا في قصر الرئاسة، إثر تخلّي الجيش والقوات الأمنيّة عنه.

الفارق حاليا أن الجيش والقوى الأمنية ليسا في موقف محايد.

على العكس من ذلك، إنّهما يدعمان قيس سعيّد بقوّة وحزم. يعكس هذا الموقف وجود صمّام أمان لتونس في وجه طموحات الإخوان المسلمين ومشروعهم. في أواخر 2010، رفض الجيش وقوى الأمن إنقاذ زين العابدين بن علي عندما حاول الاستعانة بهما. لم يطلق الجيش ولا رجال الأمن النار على المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشارع في تلك المرحلة وأجبروا بن علي على الرحيل.

ما لا يمكن تجاهله أيضا أن هذا الجيش لم يتدخل عندما حصل التغيير في السابع من نوفمبر 1987. لم يجد زين العابدين بن علي والحبيب عمّار وعبدالحميد الشيخ الذين كانوا يسيطرون على القوات المسلّحة أي صعوبة في إزاحة بورقيبة على الرغم من أنّه شخصيّة وطنيّة استثنائيّة.

لم يستطع بورقيبة تهيئة ما بعد نهاية عهده. تمسّك بالسلطة على الرغم من تقدّمه في العمر وعلى الرغم من أن مجموعة من النساء باتت تحكم البلد. الشيء نفسه حدث في أواخر العام 2010 عندما أصبح زين العابدين بن علي تحت سيطرة الزوجة ليلى الطرابلسي وإخوتها وأفراد عائلتها.

سيتبيّن مع مرور الوقت أن التاريخ يعيد نفسه في تونس، مع فارق أن الجيش يلعب هذه المرّة دورا فعالا في دعم قيس سعيد والإجراءات المتخذة، من بينها تشكيل حكومة جديدة تكون حكومة المرحلة الانتقالية. ستهيئ هذه الحكومة لدخول تونس عهدا جديدا يمتلك رؤية واضحة لما يُفترض أن تكون عليه في حال كان مطلوبا انتظام الحياة السياسيّة فيها وإعادة الحياة إلى الحركة الاقتصاديّة والقطاعات المنتجة.

يسعى قيس سعيّد بكلّ بساطة إلى تدابير تعزّز صلاحياته وتتيح له إصدار تشريعات بمراسيم رئاسية تمهيدا للكشف لاحقا عن تفاصيل الأحكام الانتقالية والمخارج القانونية التي ستعتمد لإدارة المرحلة القادمة.

كان لافتا نشر التدابير المتخذة في الجريدة الرسمية بعد حوالي شهرين من إعلان رئيس الجمهوريّة تجميد أعمال البرلمان وإقالة الحكومة وتولّي السلطات في البلاد بنفسه، مستندًا في ذلك إلى الفصل 80 من الدستور.

كانت السلطة التنفيذية، بموجب دستور 2014، في يد الحكومة التي تكون مسؤولة أمام البرلمان، لكنّها بموجب التدابير الجديدة، ستكون مسؤولة أمام رئيس الجمهورية.

هل يستطيع قيس سعيد أن يكون بورقيبة آخر أو زين العابدين بن علي آخر؟ علما أن ليس في الإمكان إجراء مقارنة بين أوّل شخصين شغلا موقع رئيس الجمهوريّة التونسيّة، خصوصا أن بورقيبة كان شخصا متقشّفا ومثقّفا، فيما كان بن علي بعيدا عن التقشّف والثقافة. ما يجمع بين بورقيبة وبن علي كان المحافظة على مؤسسات الدولة وفعاليّة الإدارات الرسميّة. صحيح أن بن علي لم يكن يطيق ظهور أي شخصيّة سياسيّة في البلد، لكن الصحيح أيضا أن الحكومات والإدارات في عهده الطويل كانت فعالة إلى حدّ كبير...

لا خيار آخر أمام تونس سوى القيام بالإصلاحات المطلوبة في حال كانت ترفض التحوّل إلى دولة فاشلة برعاية الإخوان المسلمين. ستكون الأشهر القليلة المقبلة مهمّة بالنسبة إلى بلد يحتاج بالفعل إلى الديمقراطيّة لكنّه يحتاج أيضا إلى دستور جديد ينظّم الحياة السياسيّة فيه بعيدا عن الفوضى والمحسوبيّة والفساد والسعي لتدمير الإدارة عن طريق حشوها بمناصري الإخوان...

سيلعب قيس سعيد الدور المطلوب منه في خدمة بلده. ليس واضحا، أقلّه إلى الآن، هل يسعى لأن يكون بورقيبة أو بن علي آخر؟ لكنّ الثابت أنّه يستند في كلّ ما يقوم به منذ نحو شهرين إلى دعم مؤسستي الجيش والأمن كما تدعمه قطاعات تونسيّة عدّة في مقدّمها المجتمع المدني الذي يعرف جيّدا الفارق بين ما يقوله الإخوان المسلمون في العلن وما يفعلونه في الخفاء.

لم تعد الأساليب التي يعتمدها الإخوان تنطلي على أحد، لا في تونس ولا خارج تونس. هذا لا يمنع التساؤل: تونس إلى أين؟ الرهان الأوّل والأخير على دور الدولة العميقة، بما في ذلك دور المرأة التونسيّة وعلى بقاء الجيش في دور الحَكَم الذي لا يساند سوى الحقّ والمحافظة على السلم الأهلي. هذا ما فعله في نهاية عهدي بورقيبة وبن علي. هذا ما فعله عندما اتخذ قيس سعيّد خطواته الأخيرة بدءا بوقف المسرحيّات الهزليّة التي شهدتها قاعة البرلمان في أثناء تولّي راشد الغنوشي رئاسته.

أولوية عزل حركة النهضة

فاروق يوسف
كاتب عراقي

هيمنت حركة النهضة الإسلامية على الحياة السياسية في تونس عشر سنوات متتالية. كان من أهم النتائج التي أفرزتها تلك التجربة أن تونس تعرضت لما يشبه الانهيار الاقتصادي حيث ازدادت نسبة العاطلين عن العمل ومعها اتسعت قاعدة الفقر ولم يكن خافيا على أحد أن انهيار قطاع السياحة، وهو إلى جانب قطاع الفلاحة يشكلان عصبي الحياة الاقتصادية في البلاد، إنما يعود إلى العمليات الإرهابية التي شهدتها مدن سياحية، لم توفر لها مؤسسات الدولة الأمنية ما يكفي لحمايتها.

نفوذ حركة النهضة ليس خافيا في مؤسسات الدولة بكل تفرعاتها. وهو ما يشير إلى وضع قد يستمر زمنا طويلا إلى أن تقوم الدولة باستعادة مؤسساتها.

وما التحول السياسي الذي شهدته تونس بعد قرارات الرئيس قيس سعيد التي قضت بإقالة حكومة هشام المشيشي وتجميد عمل مجلس النواب الذي كان راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة يترأسه إلا لحظة البدء في تلك الاستعادة التي ستعيدنا عشر سنوات إلى الوراء، يوم كانت هناك دولة في تونس.

لا تنطوي تلك الفكرة على أي نوع من الحنين إلى عهد زين العابدين بن علي بل هي نوع من الانشداد إلى الدولة كما أسسها الحبيب بورقيبة التي لم يستطع فساد عهد بن علي أن يهمشها. جرى تهميشها من أجل أن يمر الفاسدون. ذلك صحيح غير أن ملامحها لم تختف بشكل تام مثلما حدث في عهد النهضة حين تحولت تونس إلى غنيمة عقائدية هي في طريقها إلى أن تصبح قاعدة لتصدير الإرهابيين إلى مختلف أنحاء العالم العربي. بدأ ذلك الأمر مع سوريا، وعاد بسبب التحريض على قتل المعارضين اليساريين إلى تونس.

من المضحك أن يُقال إن وجود حركة النهضة كان نتاجا طبيعيا لقيادتها للحراك الشعبي الذي أسقط نظام بن علي. فالنهضويون من خلال زعيمهم كانوا قد تعهدوا لابن علي ألا يقوموا بأي نشاط سياسي من شأنه أن يؤثر على سلطته المطلقة.

أما ما حدث فيعتبره الكثيرون انقلاب قصر، ولم تكن التظاهرات التي شهدتها المدن التونسية بعد حادثة انتحار الشاب البوعزيزي في مدينته الصغيرة النائية إلا الغطاء التاريخي الذي يفسر الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

أما كيف التقطت حركة النهضة رأس الخيط لتستولي على السلطة كلها فهذا يمكن أن تجيب عليه وثائق أجهزة المخابرات الغربية التي تراقب الوضع في تونس بكل تفاصيله، لحظة بلحظة.

لذلك فإن الحديث عن الديمقراطية التي فتحت الطريق عبر صناديق الاقتراع أمام حركة النهضة لتكون سيدة للحياة السياسية بتونس هو حديث باطل وضعيف في صدقه وما ينطوي عليه من نزاهة. بطريقة أو بأخرى يشبه ذلك الحديث الادعاء بأن حرق بائع متجول لنفسه قد أسقط نظاما قمعيا مثل نظام بن علي.

بعد عزل حركة النهضة سياسيا ستكون الأمور أكثر وضوحا.

كان مجلس النواب هو آخر حصن تمترست وراءه الحركة وزعيمها. من خلال ذلك الموقع استطاعت أن تشيع الفوضى في تونس من خلال تعطيل التشريع وحماية الفاسدين والإضرار بمصالح تونس الخارجية. لم يكن الغنوشي رجل دولة مسؤولا بل كان ممثل التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في الدولة التونسية. من الطبيعي أن يكون الرجل الذي أفقر تونس مطمئنا إلى قوته وهو الذي حصل على دعم من دول معروفة بتبنيها لفكر الإخوان وأطماعهم في الاستيلاء على السلطة. ومما يدعو إلى الشفقة أن هناك في تونس مَن تمكنت منه وسائل التضليل والتجهيل حيث أنه يقبل على تقبيل يد الشيخ الغنوشي باعتباره منقذا من الضلالة.

سيكون معلوما بعد حين أن تحييد حركة النهضة لم يكن بالأمر اليسير. فالغنوشي هو رجل الجميع في تونس. رجل الإخوان والولايات المتحدة وتركيا والغرب. لذلك كان التباكي على الديمقراطية على أشده

كان قيس سعيد محقا يوم قرر أن يوقف المهزلة التي كان عنوانها هيمنة حركة النهضة على الدولة والتي كانت سببا في الفوضى الهائلة التي شهدتها تونس عبر السنوات العشر الماضية. لقد شخص الرئيس التونسي أسباب العلة وعالجها، بعكس ما يعتقد البعض من أنه يعمل ببطء.

سيكون معلوما بعد حين أن تحييد حركة النهضة لم يكن بالأمر اليسير. فالغنوشي هو رجل الجميع في تونس. رجل الإخوان والولايات المتحدة وتركيا والغرب. لذلك كان التباكي على الديمقراطية على أشده، وهو ما يهب قرارات الرئيس سعيد أهمية استثنائية. ذلك لأنها وضعت حدا للتدخل الخارجي في شؤون تونس الداخلية. وسيدرك المطالبون بالإصلاحات الاقتصادية وهم محقون أن تلك الإصلاحات ما كان يمكن أن تمر قبل أن يتم عزل حركة النهضة.

هزيمة سياسية مدوّية للغنوشي

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk